

المحاضرة الرابعة

النظم القرآني

النظم هو لجام الألفاظ، وزمام المعاني، وبه تنتظم أجزاء الكلام ويلتئم بعضها ببعض، فتقوم له صورة في النفس، يتشكل بها البيان. وقيل النظم هو وضع كل لفظ فيم وضعه اللائق به، بحيث لو أبدل مكانه غيره، ترتب عليه إمّا تبدل المعنى، أو ذهاب رونقه وسقوط البلاغة معه. كما عرف بأنه رعاية قوانين اللغة وقواعدها، على وجه لا يكون الكلام خارجاً عما هو المرسوم بيناً هل اللغة.

هذه تعاريف ثلاثة للنظم، غير أنّ المقصود منه هنا هو تماسك الكلمات والجمل، ووضع كل كلمة مكانها. وأمّا رعاية القوانين، فهي وإن كانت دخيلة، في تحقق النظم فإنّ الكلام الخارج عن إطارها متخلخل غير أنّ القرآن أرفع شأنًا من أن يعرض على القواعد، بل هي تعرض عليه. ولأجل ذلك نركّز في النظم على الأمرين الأولين، الإنسجام أولاً، ووضع كل كلمة مكانها، ثانياً. وقد أعطى الشيخ عبدالقاهر الجرجاني للنظم القسط الأوفر من إعجاز القرآن، بل جعلها لسبب الوحيد فيه، وقال بعد ردّ كلما يمكن أن يكون وجهاً للإعجاز: "فلم يبقَ إلاّ النظم، وليس هو شيئاً غير توحي معاني النحو، وأحكامه. وإنّا إن بقينا الدهر نُجهد أفكارنا حتى نعلم للكلم المفردة سلكاً ينظمها، وجامعاً يجمع شملها، ويؤلفها، ويجعل بعضها بسبب من بعض، غير توحي معاني النحو وأحكامه فيها، طلبنا ما كلُّ محال ددونه".

وكلامه هذا لا ينافي ما ذكرناه، لأنّه يرمي إلى أنّ الانجسام التام بين جمل الآية حصل فيظل تحقيق هذه القواعد ورعايتها فيها.

وقال الزملكاني: "إنّ وجه الإعجاز يرجع إلى التأليف الخاص به، بأن اعتدلت مفرداته تركيباً وزناً، وعلت مركباته معنى، بأن يوقع كل فن في مرتبته العليا في اللفظ والمعنى". ثم ليعلم أنّ الكلام يقوم على ثلاثة أشياء:

1 لفظ حامل.

2 معنى قائم باللفظ.

3 ورباط لهما ناظم.

وهذه الثلاثة الأمور توجد في القرآن على الوجه الأحسن، فالألفاظ عذبة (الدعامة الأولى)، والمعاني سامية وراقية (الدعامة الثانية)، والكلمات والجمل مترابطة ومتلاحمة أشدّ التلاحم والتشاكل، وهذه هي الدعامة الثالثة التي نبحث فيها.

ونحن نبحث في تبیین النظم القرآني في مقامين:

الأول: انسجام الجمل والكلمات، وتعانقها.

الثاني: وضع كل كلمة موضعها.

النظم عند عبدالقاهر الجرجاني:

شرح عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم في كتابه دلائل الإعجاز وعرضها عرضاً واسعاً، ففي مقدمته يعرف النظم بأنه (تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، تعلق اسم بفعل، تعلق حرف بهما) وبذلك كان أول ربط بين النظم وعلم النحو. ولا بد من مراعاة المعاني النحوية والصرفية وتقبل المجتمع لهذا النظم الجرجاني معتزلي وليس أشاعري.

خلاصة قول الجرجاني:

النظم هو توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم من علاقات حيث يقول "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تبخل بشيء منها". وهذا التعريف الشامل يوضح مدى العلاقة بين علم النحو وعلم المعاني في تحديد نظرية النظم.

الفرق بين النظم والنحو :

عندما نحتكم إلى نصوص عبد القاهر حول النظم الذي عده دعاة إحياء النحو رسماً لطريق جديد في النحو نجد تفرقة واضحة بين النحو والنظم

فمعاني النحو ثابتة لا تحتاج إلى جهد ومعاناة، أما "النظم" فيكون في حسن التخيير والنظر في وجوه كل باب، فينظر في صور الخبر، والأساليب من شرط وتوكيد وتخصيص، فيجيء بذلك حيث ينبغي له، ويحتاج ذلك قسطاً كبيراً من التذوق والحس الأدبي والسليقة السليمة، وتلك مهمة فوق مهمة البحث في الصواب والخطأ، وهنا ارتبطت البلاغة بالنحو ارتباطاً وثيقاً، حيث تبدأ مهمتها من حيث تنتهي مهمة النحو، لأنها ستتناول الصورة الصحيحة التي تدور حول غرض واحد لترى أيهما أرفع في درجات البلاغة ولماذا.

الحكم على مدى الصواب والخطأ في ضوء النظرية.

من شاء أن يحكم على مدى الصواب والخطأ في نظرية النظم عليه أن يعالج قضايا التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والإظهار والإضمار، والاستفهام، والنفي، والحذف، والتعريف والتذكير، وغيرها من مباحث علم المعاني، وقد طبق الجرجاني بالفعل هذه النظرية تطبيقاً عملياً منهجياً على آيات من كتاب الله، وعلى نصوص من أشعار العرب، فجمع بذلك بين النظرية والتطبيق، وأسس لفرع هام من الدراسات البلاغية النقدية أفاد كل من خلفه في هذا المضمار. تطبيق النظم على النص عند الجرجاني:

طبق الجرجاني قواعد النظم على النصوص فتناول دور علم المعاني في خدمة النظرية، ومن ذلك:

باب التقديم والتأخير:

وهو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، بعيد الغاية، وهو على وجهين:

تقديم على نية التأخير: كخبر المبتدأ في قولك: "منطلق زيد"، فمعلوم أن منطلق لم تخرج بالتقديم عما كانت عليه من كونها خبر المبتدأ ومرفوعة بذلك.

تقديم لا على نية التأخير

وهو أن تنتقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعله باباً غير باب، وإعراباً غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل منهما أن يكون مبتدأ والآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا لعل بياناً ولفضل بلاغي، ومن أمثلة ذلك "الاستفهام بالهمزة" فإن موضع الكلام إذا قلت: "أفعلت؟" فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، أما إذا قلت: "أأنت فعلت؟" فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل، وهنا يتجلى دور النحو والنظم في تحديد الدلالة، وأن بينهما رباط قوي لا ينفصم، وهذا ما يميز اللغة العربية.

هذا كلام في النكرة، إذا قُدِّمَتْ على الفعل أو قُدِّمَ الفعلُ عليها.

إذا قلت: (أجاءك رجل؟) فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيئ من أحد من الرجال إليه؟ فإن قُدِّمَت الاسم، فقلت: (أرجلٌ جاءك؟) فأنت تسأله عن جنس من جاءه: أرجلٌ هو أم امرأة؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آتٍ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي. فسبيلك في ذلك: سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي، فقلت: أزيدُ جاءك أم عمرو؟ ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى، لأنَّ تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل، والسؤال عن الفاعل يكون: إمَّا عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث؛ وإذا كان كذلك، كان مُحالاً أن تُقدِّم الاسم النكرة وأنت لا تريد

السؤال عن الجنس، لأنه لا يكون لسؤالك حينئذٍ مُتعلّقٌ من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العَيْنُ. والنكرة لا تدلُّ على عين شيءٍ فيُسأل بها عنه. فإن قلت: (أرجلٌ طويلٌ جاءك أم قصيرٌ)؟ كان السؤال عن أن الجاني من جنس طِوالِ الرجال أم قِصارهم؟ فإن وصفت النكرة بالجملة، فقلت: (أرجلٌ كنتَ عرفته من قبلُ، أعطاك هذا، أم رجلٌ لم تعرفه)؟ كان السؤال عن المُعطي: أكان ممن عرفه قبلُ، أم كان إنساناً لم تتقدّم منه معرفة.

قال يحيى ابن حمزة العلوي (والمعاني لها في التقديم أحوال خمسة:

الحالة الأولى تقدم العلة على معلولها كقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ

الْمُتَطَهِّرِينَ) فالتوبة هي سبب التطهير من دنس الآثام كلها. والحالة الثانية التقدم بالذات كقوله تعالى: (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ)، والحالة الثالثة التقدم بالشرف والرتبة كقوله تعالى: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ) فتقديم رجلاً فيه وجهان؛ أحدهما أن يكون تقدماً بالرتبة، فإن الغالب أن الرجالة إنما يأتون من الأمكنة القريبة، والركبان يأتون من الأمكنة البعيدة، فلهذا قدم الرجالة، وثانيهما أن يكون تقديم الرجالة لأجل الفضل، فإن من حج راجلاً أفضل ممن حج راكباً، فلهذا قال ابن عباس رضى الله عنهما: وددت لو حججت راجلاً، فإن الله قدم الرجالة على الركبان في القرآن، والحالة الرابعة التقدم بالمكان، والحالة الخامسة التقدم بالزمان. كقوله تعالى: (وَعَاداً وَثَمُودَ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ مِنْ مَسَاكِينِهِمْ) وهكذا قوله تعالى: (وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ) فإن الظلمة سابقة على النور؛ لأن الحق أن الظلمة هي عدم النور.

جمال الاستعارة من حسن النظم:

وقد ربط الجرجاني الاستعارة بعلم المعاني ربطاً بديعاً، وأوضح أن من أنواع الاستعارة ما لا يمكن بيانه إلا بعد العلم بالنظم، ويذكر أنها على غرابتها ولطفها إنما تم لها الحسن بما توخي في وضع الكلام من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، ومن دقيق ذلك أنك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى "اشتعل الرأس شيباً" لم يزدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، وليس الأمر ذلك، إنما الجمال أن تعلم أن "اشتعل" للشيب في المعنى، وإن كان للرأس في اللفظ، فهل إذا أخذت اللفظ وسندته إلى الشيب صريحا فتقول: "اشتعل شيب الرأس" هل ترى الروعة التي كنت تراها؟

فما السبب في أن "اشتعل" إذا استعير "للشيب" كان له الفضل؟

السبب أنه يفيد لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل الشمول، وأنه قد شاع فيه، وعمّ جملته حتى لم يبق من السواد إلا ما لا يعتد به.

ونظير ذلك في التنزيل قول الله عز وجل: "وفجرنا الأرض عيونا"، فإن التفجير للعيون في المعنى لكنه أوقع على الأرض في اللفظ، وذلك أفاد أن الأرض قد صارت عيونا كلها، وأن الماء كان يفور من كل مكان، ولو قيل "فجرنا عيون الأرض" لم يفد ذلك ولم يدل عليه، ولكان المفهوم أن الماء قد فار من عيون متفرقة في الأرض.